مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: "المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام 2014" – الواقع والتحديات –
اسم الكاتب: أ.م.د. ازهار محمد عيلان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7104
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

" المشاركة السياسية للمرأة العراقية في انتخابات عام ٢٠١٤ "
ـ الواقع والتحديات ـ

ا.م.د.ازهار محمد عيلان(*)
azhar.aylan@yahoo.com

ملخص البحث :

لا تقتصر المشاركة السياسية للمرأة على مجرد حصولها على حقوقها السياسية فحسب، انما هو تجسيد احترام لحقوقها الاجتماعية في شرعية التعبير عن افكارها بحرية ضمن اطار مؤسسات المجتمع وجماعاته، والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية المجتمعية وممارستها. حيث ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد التاسع من نيسان/٢٠٠٣، عموماً، وخلال انتخابات عام ٢٠١٤، على وجه الخصوص، بالعوامل السياسية والاجتماعية التي يمكن عدها من أكثر العوامل الأكثر تأثيراً في هذه المشاركة.

لذلك لابد من توسيع المهارات السياسية للمرأة عن طريق تحسين فرص التعليم والدورات القيادية وتبادل البرامج، وازالة الحواجز والعوائق المؤسساتية والقانونية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

على المراة العراقية اليوم ان تدرك ان التحول النوعي الذي تسعى اليه ينبغي ان يعزز انسانيتها ويفرض شخصيتها، بمعنى ان تكون انساناً لا جسداً، وان تتساوى مع الرجل في الحقوق.

١. المقدمـــــة:

لا تقتصر المشاركة السياسية للمرأة على المفهوم فحسب، فهو لا يقتصر على مجرد حصولها على حقوقها السياسية، إنما هو احترام لحقوقها الاجتماعية في شرعية التعبير عن أفكارها

(*) **مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد.**

بحرية ضمن إطار مؤسسات المجتمع وجماعاته، والمشاركة والممارسة في اتخاذ القرارات او السياسات المجتمعية، لذلك فقد ارتبطت المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد التاسع من نيسان/٢٠٠٣، عموماً، وخلال انتخابات عام ٢٠١٤، على وجه الخصوص، بالعوامل السياسية والاجتماعية التي يمكن عدّها إبتداءاً من العوامل الأكثر تأثيراً في هذه المشاركة، ذلك لان وجود الإرادة السياسية والالتزام الجاد على مستوى صنّاع القرار يعد من العوامل المؤثرة في تحقيق مشاركة سياسية فاعلة لها، لذلك فان تقويم تلك المشاركة لا يمكن ان يتم من فراغ إنما عن طريق المجتمع الذي تشكل هي جزء منه، والعوامل الأخرى التي تحول دون تحقيق مشاركة سياسية فاعلة.

٢. فرضية الدراسة:

كان اللافت للنظر في انتخابات برلمان عام ٢٠١٤ هو العدد الكبير للمرشحات العراقيات والذي وصل الى حوالي ثلاثة الآف امرأة عراقية، وهي تعد النسبة الأكبر لها منذ عشر سنوات، كذلك نزول البعض منهن في قوائم نسائية خاصة بهن الأمر الذي يؤشر على ثقة المرأة العراقية بإمكانياتها الذاتية في منافسة الرجل. لذلك تحاول الدراسة إثارة جملة من التساؤلات حول هذه المسالة:

. هل تمكنت المرأة العراقية من رفع القيود الاجتماعية من أعراف وتقاليد في ظل هذا العدد الهائل من المرشحات ؟؟

ـ هل أصبحت المرأة العراقية واثقة من إمكانياتها في الوصول لمركز صناعة القرار او التمكين (*) فيما لو حصلت على مقعد في البرلمان القادم ؟؟

. هل تطمح المرأة العراقية مستقبلا الى زيادة نسبة الكوتا في العمل السياسي ؟؟ ام أنها قد تصل من القوة والإمكانية في منافسة الرجل في الوصول إلى السلطات الثلاث من دون الحاجة الى حصة مقررة مسبقا لها كما في الكوتا ؟؟

ـ ام ان صراع المساواة بينها وبين الرجل ستظل مستمرة في ظل استمرار ضعف تمثيل النساء في مواقع صناعة القرار ؟؟

٣. هيكلية الدراســة:

إن الإجابة على هذه التساؤلات يكون عن طريق مبحثين اثنين، الأول بعنوان " المشاركة السياسية للمرأة العراقية في صنع القرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣ "، تناول بدايات المشاركة السياسية للمرأة العراقية في العراق، ومراحل وصولها لمركز صناعة القرار السياسي، ثم شكل المشاركة السياسية لها بعد التغيير السياسي الحاصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣.

اما المبحث الثاني فقد حمل عنوان " الدور السياسي المرتقب للمرأة العراقية بعد انتخابات برلمان ٢٠١٤ في الجانب التشريعي والتنفيذي "، سلَطَ الضوء على المشاركة الكبيرة للنساء العراقيات في الترشيح للبرلمان. لتقويم العملية السياسية في العراق حيث ان عملية تقويم مشاركة المرأة السياسية في انتخابات برلمان عام ٢٠١٤ إنما هو تقويم للعملية السياسية الحاصلة في العراق برمتها خلال تلك الحقبة، كون المرأة تشكّل جزء مهم من تلك العملية، حيث يتأثر النظام السياسي بطبيعة النظام الانتخابي، وكذلك من اجل وضع رؤية مستقبلية لما سيحصل خلال تلك المرحلة.

المبحث الأول: " المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ " . الجانب التشريعي والتنفيذي .

١. المطلب الاول: " تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية "

تعرف المشاركة السياسية وفق تعريف د.كمال المنوفي، بأنها " حرص الفرد على ان يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية عن طريق المزاولة الإرادية لحق التصويت او الترشيح للهيئات المنتخبة، او مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، او الانضمام الى منظمات المجتمع المدني[١] .

لذلك فان الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد التغيير السياسي الحاصل في العام ٢٠٠٣، يتطلّب أولا الحديث عن جدوى تلك المشاركة حيث ان إشراك المرأة في العملية السياسية هو جزء تكاملي لعملية بناء الديمقراطية، فدور المرأة في السياسة مهم جدا، كونها

[١] كمال المنوفي، الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٧٩، ص٧٨.

مدافع أساسي عن قضايا الطفولة والتعليم والرعاية الصحية وحسب لكن أيضاً لإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية والخارجية أيضاً(*).

لعل الأهم من هذا كله دور المرأة ومشاركتها في عملية تقاسم القوى السياسية، وأعني بهذا ما يحصل في الديمقراطيات الجديدة إذ عادة ما تتمركز السياسة بالدرجة الأولى في أيدي عدد محدود من القادة الرجال، لذلك فان دور المرأة عن طريق مشاركتهن بفعالية في العملية السياسية في بلدانهن، ستسهم بإعطاء فرصة للمرأة في وصولها الى مركز صناعة القرار، وبالنتيجة تتعزز الأسس الديمقراطية للحكم، لذلك تكمن أهمية وجود المزيد من النساء في المشاركة السياسية يعد كأحد مظاهر تقاسم القوى والتي هي إحدى مبادئ بناء الديمقراطية[١].

وبالرجوع قليلاً إلى الوراء واستعراض تاريخ مشاركتها السياسية، حيث خلت حقبة العهد الملكي من اي حقوق سياسية في الدستور العراقي الموضوع في ذلك الحين، حيث كان دستور عام ١٩٢٥ متأثراً بمبادئ الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩، لذلك افرد باباً فيه تحت عنوان (حقوق الشعب) تضمن مواد تتحدث عن المساواة، والحرية الشخصية، والحرية الدينية، وحرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، وغيرها من الحقوق والحريات دون ان يتطرق للحقوق السياسية للمرأة العراقية، في الترشيح والانتخاب والتعبير عن الرأي، وبذلك فقد غفل دستور العام ١٩٢٥ حقوق المرأة السياسية[٢]، لكن مع ذلك، جاء دستور عام ١٩٥٨ الذي أكد في المادة (٩) منه على انه " المواطنون سواسية أمام القانون في الحقوق والواجبات العامة ولا يجوز التمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة"[٣].

(*) التمكين في التنمية البشرية يعني تطوير الناس لإمكانياتهم الذاتية، بوصفهم أفرادا واعضاءاً في مجتمعاتهم، اي بناء ثقة الأفراد بأنفسهم عبر تعزيز قدراتهم في التفكير والإنتاج وإحداث التغيير نحو الأفضل.. هو احد المفاهيم التنموية التي شاع استخدامها بعد صدور تقارير التنمية البشرية خلال العقدين السابقين .. للمزيد، ينظر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع البنك الدولي، معجم مفاهيم التنمية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٦.

[١] د.بلقيس مُحَّد جواد، " دور المراة العراقية في النظام الديمقراطي: دراسة تحليلية لسلوك المرأة البرلمانية "، دار الحصاد، سوريا، ٢٠١٣، ص٥٢.

[٢] د.رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، ٢٠٠٤، ص٥٢.

[٣] علي عبد القادر، انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٥، ص٢٢.

ويبدو أن ذلك التغيير كان قد سبقته مقدمات عدة بهذا المجال، أبرزها هو الدور السياسي الهام الذي قامت به المرأة العراقية قبل وخلال ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ فهي شكّلَت قوة مهمة في الحركة السياسية في مرحلة النضال من اجل استقلال العراق الذي تحقق في العام المذكور، وقد كان ذلك عن طريق التجمعات النسوية مثل (نادي النهضة النسوية)، التي تعد أول جمعية نسويه في تاريخ العراق الحديث، والتي أعطت أولوية للمطالب السياسية قبل ان تدخل الميدان الاجتماعي المرتبط بقضاياها كامرأة.

وبعد إعلان قيام الجمهورية الأولى بزعامة عبد الكريم قاسم كانت هناك مشاركة ملموسة للمرأة في العمل السياسي عن طريق تعيين د.نزيهة الدليمي(*) كأول وزيرة للأشغال والبلديات في البلاد، وقد كان ذلك بتاريخ ١٤/تموز/١٩٥٩[١].

اما في العهد الجمهوري الثالث، حكومة حزب البعث ١٧-٣٠/تموز/١٩٦٨، فقد كانت هنالك مرحلتين بالنسبة لوضع المرأة العراقية، الاولى: مرحلة انتعاش وازدهار مبرمج لخطط مسبقة ومقصودة من السلطة السياسية التي حاولت التظاهر بالمظهر اليساري التقدمي الذي كان سائداً في العالم في ذلك الحين، فحققت المراة العراقية بعض الايجابيات ومنعا قرار القضاء على الامية في العام ١٩٧١، ثم الحملة الوطنية لمحو الامية في العام ١٩٧٨، وكذلك قرار مجانية التعليم في العام ١٩٧٤، وقرار الزامية التعليم في العام ١٩٧٦.

وفي عام ١٩٨٠ شهد العراق أول مشاركة سياسية للمرأة في العراق في السلطة التشريعية عن طريق ترشيحها للبرلمان والحصول على عدد من المقاعد فيه، بمقتضى القانون رقم

(*)ولدت نزيهة جودة الدليمي في بغداد في الأول من تموز/يوليو من العام ١٩٢٤ لعائلة ذات دخل متوسط، دخلت دار المعلمات الذي اعتبر انعطافة في حياتها في ذلك الحين لتأثرها باحدى معلماتها . سعدية سليم . التي كانت تدعو الى التحرر والانفتاح الذي عُدَّ شرطاً أساسيا لبناء المجتمع وتعزيز دور المرأة ، لها الكثير من المقالات في مجلة تحرير المرأة، ساهمت في سن قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لعام ١٩٥٩.. للمزيد، ينظر: موفق غانم مهبش العلياوي، الدكتورة نزيهة الدليمي في أيامها الأخيرة، جريدة المدى في ٣/آذار/٢٠١٣؛ وينظر أيضا؛ د.رشيد الخيون، للمرأة قضية، الشرق الأوسط، الأربعاء ٣١/تشرين الأول/أكتوبر/٢٠٠٧، العدد (١٠٥٦٤).

[١] وائل عبد اللطيف الفضل: دساتير الدولة العراقية للمدة من عام ١٩٢٥ لغاية عام ٢٠٠٤، وزارة العدل العراقية، بلا تاريخ، ص ٤٦-٥٧؛ وينظر ايضا؛ د.بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٥٥) لسنة ١٩٨٠، والخاص بانتخاب المجلس الوطني العراقي حيث نصّت المادة (١٢) على ان " لكل عراقي أو عراقية ان يكون ناخباً او مرشحاً إذا توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون "، أن تلك المشاركة . وللأسف . كانت مؤطرة بفلسفة الحزب الواحد[١]، حيث نشَّطَ النظام السياسي دور المرأة على الصعيد التشريعي، أما بالنسبة للمشاركة في صنع القرار السياسي فقد ارتبط ذلك بالظروف السياسية للنظام السياسي، أولا، وعلى حساب الحزب، ثانياً.

فعلى صعيد التشريع تذبذبت وتناقضت التشريعات القانونية الخاصة بالمرأة في العراق، وفقاً للظروف التي مرت على النظام السياسي فيه، حينذاك، حيث ان التشريعات القانونية التي وضعت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، كانت قد انصبّت على تفعيل مبادئ المساواة والحقوق للمرأة، كما جاءت في المواد القانونية ٢١، ٣١، ٣٣ و٣٢، من دستور العام ١٩٦٨ وكذلك دستور العام ١٩٧٠، حيث كانت تدعو الى عدم التمييز بسبب الجنس، وكذلك حريات الرأي والنشر والاجتماع.

أما على صعيد المشاركة السياسية للمرأة وإسهامها في عملية صناعة القرار السياسي العراقي، فقد ظلّت فقيرة ومحدودة في فاعليتها، حيث لم تترك شخصية المرأة العراقية ذلك الاثر الواضح في صناعة القرار السياسي، بالرغم من تبوء العديد منهنَّ مناصب وزارية عديدة في العراق، حيث استوزرت الدكتورة " سعاد إسماعيل خليل " وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام ١٩٦٨ . ١٩٦٩، كما رشحت الدكتورة " هدى صالح عماش "كعضوه للقيادة القطرية عام ٢٠٠١ . ٢٠٠٣ وخلال ثلاث سنوات فعلية[٢].

ومع ذلك، يتبادر الى الذهن تساؤل هام: هل وصلت المرأة العراقية إلى مصدر صناعة القرار او التمكين السياسي في العراق خلال تلك الفترة ؟؟؟

ان الإجابة على هذا التساؤل توضح عن طريق فهم طبيعة وشكل وجدوى مشاركتها السياسية في ظل النظام السابق في العراق، مع عدم إغفال طبيعة المجتمع العراقي عموماً، حيث ان هناك عدد من التحديات المجتمعية التي تواجه مشاركة المرأة سياسياً، في ذلك الحين،

[١] د. نهلة النداوي، الأداء البرلماني للمرأة العراقية، مطبعة الطبّاع، بغداد، ٢٠١٠، ص١٣.
[٢] د.بلقيس محمّد جواد، مصدر سبق ذكره، ص٥٣.

حيث ان من اخطر التحديات التي تواجه تلك المشاركة هي العلاقة بين الجنسين في المجتمع العراقي بشكل خاص، والمجتمع العربي عموماً تتمثل في شيوع النموذج التقليدي للنوع الاجتماعي الذي يتسم بـ :-

١- مركزية العائلة ، عوضاً عن مركزية الفرد ، حيث تلعب النساء والرجال ادواراً متكاملة ولكنها ليست بالضرورة متكافئة .
٢- مركزية دور الرجل كعائل وحيد للأسرة وأن كانت زوجته عاملة .
٣- حاكميه القيود على الاختلاط بين الجنسين وذلك باعتبار كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة الرجل .

٤. سيادة ميزان قوي غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلباً على ولوج المرأة في المجال العام[١].

على الرغم من وجود العديد من المطالبات الدولية من قبل المنظمات الدولية والانسانية التي تنادي بتوسيع دور المرأة ومشاركتها السياسية، ففي عام ١٩٩٣ انعقد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في فينا والذي اقر مبدأ ((إن حقوق النساء جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي تتكفل الدول بالنهوض بها وبحمايتها))، وهي بالتالي ألزمت الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الإنسان أيجاد الآليات اللازمة لتحقيق حقوق النساء والتي تعد المشاركة السياسية واحدة من أهم هذه الحقوق .

أشكال المشاركة السياسية للنساء :-

١- المشاركة السياسية في انتخاب الممثلين والممثلات في المجالس النيابية .
٢- تقلد الوظائف التيسيرية على مستوى السلطتين التنفيذية والتشريعية .
٣- ممارسة العمل الجمعياتي والنقابي .
٤- التوقيع على العرائض .

[١] د.سامي مهدي العزاوي، الوضع الأسري للمرأة العراقية وانعكاساته على المشاركة في العملية السياسية، بحث غير منشور صادر عن مركز أبحاث الطفولة/ جامعة ديالى، ب.ت، ص٢.

٥- الاعتراض على السياسات المحلية والإقليمية والدولية وتقديم التقارير في هذا الشأن للسلطات المختصة .

٦- التظاهر في الأماكن العامة.

٧- القيام بالإضراب وتنظيم الإضرابات للمطالبة بتحسين ظروف العيش .

٨- التعبير السياسي عن طريق وسائل الأعلام[١].

لذلك وفي ظل وجود تلك التحديات المجتمعية التي واجهت ولازالت تواجه المراة العراقية على اعتبار إنها جزء لا يتجزأ من المرأة العربية، فقد تمكنت ان تحقق هامش من الحرية السياسية في ظل النظام السياسي السابق، الا ان تلك الحرية ارتبطت ـ للأسف ـ بفلسفة الحزب الحاكم والضوابط والحدود التي رسمها للمرأة العراقية وفق إرادته واملاءاته السياسية حينذاك.

٢. المطلب الثاني: " المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ "

هيأت المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الفرصة الحقيقية لها لان تدخل معترك الحياة السياسية بحق، وتشارك في السلطة التشريعية في العراق، لكن يبدو ان مقياس نجاح او فشل تلك المشاركة ظلّت تعتمد على عاملين رئيسيين:

ـ الأول، الظروف الموضوعية للبلد: مثل الاستقرار الاجتماعي+ الاستقرار السياسي = ثبوت شرعية الحكم.

. الثاني، الظروف الذاتية للمرأة في البرلمان: وهي تتضمن الهمة والرغبة + العمل الدءوب + الوعي بالمسؤولية + المعرفة والإلمام بالوظيفة.

حيث لازال المجتمع العراقي يعاني الأمرين من هشاشة الوضع الامني نتيجة ضعف الاستقرار السياسي، والذي اثّر بدوره على الاستقرار الاجتماعي، وقد اثر ذلك على أداء المرأة لمهام الدور السياسي المنوط بها، إذ أن الجانب الأمني " الذي يحدّ من حركة من يريد العمل والتواصل والمتابعة وخصوصاً من لديه ظهور إعلامي ".

[١] **حفيظة شقير، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ٢٠٠٤، ص٣٣.**

١ـ المعوقات: إذا أخذنا المرأة بشكل عام . بغض النظر عن كونها نائبة في البرلمان .كنموذج للدراسة، نجد ان الأزمات والحروب المتلاحقة في العراق كانت قد ادت الى خلق مخاطر متراكمة في حياة ومعيشة السكان، ومنهم المرأة، التي تشكل نسبة المعيلات منهن لأسرهن(*) حوالي (٥، ١١%) من مجموع النساء المتزوجات حصراً، وقد لعب الإرهاب وبكل أنواعه المادي والمعنوي/ النفسي، دوراً واضحاً في الحد والتقليل من نشاط المجتمع وحركته، وعلى خلفية هذه التداعيات واجهت المرأة العراقية تحديات كبيرة في ظل الأزمات المتعاقبة، إذ لم تعد هناك سلطة رادعة، وانهارت آليات الضبط الاجتماعي الرسمي وعلقت القوانين، وبذلك أصبح المجتمع ساحة مفتوحة للعنف والفوضى، مقابل ذلك كانت المرأة هي الضحية الأولى لأشكال متعددة من الجرائم والانتهاكات داخل ذلك المجتمع، . حتى وان كان ذلك بشكلٍ غير مباشر[١].

ويبدو ان دوامة العنف السياسي المتواصلة التي شهدها ولازال يشهدها المجتمع العراقي تداخلت مع العنف الموروث اجتماعياً ضد المرأة، ليتم تعزيزه وإعادة إنتاجه على وفق مسوغات جديدة، حيث أرغمت الكثير من النساء على ترك وظائفهن او مدارسهن خوفاً من تعرضهن للقتل، او التهديد من قبل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة بسبب عدم التزامهن بالزي الإسلامي الصارم، فضلاً عن التهجير القسري.

هذا الامر ربما اثر بعض الشيء على مشاركتهن السياسية او حدد منها بعض الشيء[٢].

٢، المشاركة السياسية للمرأة العراقية داخل البرلمان:

كانت هناك مشاركة سياسية واضحة للمرأة العراقية بعد التغيير في عام ٢٠٠٣، اذ نجحت في ان تنافس الكتل والأحزاب (حتى الإسلامية منها)، لتثبيت حقوقها السياسية واحتلال مواقع قيادية في مؤسسات الدولة، وان ذلك لم يكن ليتم لولا تأثير الحركة النسائية في العراق والتي مارست نشاطاً واضحاً للعيان، تمثل في عقد اللقاءات والاجتماعات المتواصلة من اجل تثبيت حقوقها السياسية، فجاءت الكوتا النسائية كإحدى منجزات هذا النشاط، والذي مكّنها من دخول

(*) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مسح أحوال المعيشة في العراق ٢٠٠٤.

[١] كريم محمّد حمزة، التهجير ألقسري في العراق، بحث غير منشور، بغداد، شباط، ٢٠٠٧، ص٣٣.

[٢] نفس المصدر السابق، ص ٣٤.

المجلس الوطني المؤقت، ولاحقاً في الجمعية الوطنية ثم مجلس النواب لعام ٢٠٠٥، والدورات الانتخابية التي تلته[١].

. معوقات تلك المشاركة:

يبدو ان سيطرة الحزب او الكتلة على النائبات كان له الأثر الواضح المعرقل لنشاطهن، إذ إن الالتزام والحرص على عدم مخالفة الكتلة/ الحزب في التصويت، كان احدى المعوقات الذي اضعف دور النائبة ووظيفتها داخل البرلمان، حيث ان الالتزام الحزبي والأيديولوجي سمة واردة في الحياة الحزبية، إلا أن هذه السمة أخذت بعداً أوسع في سيطرة الأحزاب والكيانات على النائبات العراقيات بشكلٍ مجحف ومبالغ فيه، حتى فقدت النائبة حريتها التامة وأصبحت أسيرة حزبها، حتى بلغ الأمر حداً شكت فيه إحدى النائبات بالقول " ان رئيس كتلتها يمنعهن من رفع أيديهن وإبداء المداخلات او مناقشة القوانين، وكانت تتنفس الصعداء عند مغادرته القاعة لتحاول المشاركة"[٢].

هذه الصعاب والتحديات التي تعرضت ولازالت تتعرض لهن النائبات كانت من أهم الأسباب التي أبعدتهن عن مصدر صناعة او اتخاذ القرار التي تحدث التغيير في اتخاذ التشريعات والرقابة داخل المجلس.

ولازال التهميش مستمراً، ومن ابرز صوره كان خلال افتتاح الجلسة الأولى لمجلس نواب عام ٢٠١٠، فبعد ان جرى تشكيل هيكلية رئاسة المجلس من كل من السيد أسامة النجيفي رئيسا للمجلس والسيد قصي السهيل نائباً أول، والسيد عاطف طيفور نائباً ثاني، حدث أن أبدت النائبة حنان الفتلاوي استغرابها من عدم وجود المرأة في هيئة رئاسة البرلمان، لذلك طالبت ان يتم إنصافهن كنائبات نساء عن طريق اللجان الدائمة في البرلمان كنوع من حسن النية[٣].

---

[١] " مقابلة شخصية أجرتها المؤلفة مع السيدة فائزة ألعبيدي، مسئولة التنظيم النسوي في حركة الوفاق الوطني، فرع بغداد، شارع الزيتون، بتاريخ ٩/حزيران/٢٠٠٨. للمزيد، ينظر: هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مركز عمان لحقوق الإنسان، ٢٠١٢، ص١٧٢.

[٢] د.بلقيس محمد جواد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١،١٢٢.

[٣] الفضائية العراقية " نقل وقائع تشكيل الهيئة الرئاسية لمجلس النواب بتاريخ ١٩/تشرين الثاني/٢٠١٠ "، شبكة الإعلام العراقي/ الساعة العاشرة وربع مساءا.

وبعد ان تشكّلَت حكومة السيد نوري المالكي عام ٢٠١٠ والتي ضمت (٤١) وزارة لم يكن نصيب المرأة سوى وزارة واحدة فقط، وهي وزارة الدولة لشؤون المرأة، وهو أمر خالف نظام الكوتا التي يمنح المرأة في الأقل (١٠) وزارات من مجموع الـ (٤١) وزارة الموجودة، وقد أطلقت النائبة آلا طالباني وبكل جرأة عبارتها الشهيرة قائلةً " .. اليوم قد وئِدت الديمقراطية في العراق."[١]. وهناك دراسة ميدانية قامت بها مؤسسة ام اليتيم لمعرفة المشاكل التي واجهت النائبات العراقيات، كان الوضع الأمني السيئ وخاصة خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بسبب التشنج الطائفي الذي ساد الشارع العراقي احد أهم العوامل المعرقلة لحركتهن. حيث عدَّ من المتغيرات القوية التي أثرت على بعض النائبات اللواتي لم يتسنى لهن زيارة بعض المناطق الخاصة بهن للأسباب الأمنية الأمر الذي اضعف من قدرة البعض منهن على متابعة الأمر او إرسال احد بالإنابة"[٢]، فضلاً عن المعوقات السياسية المذكورة أعلاه، والمعوقات الاجتماعية التي تحتاج الى وقت طويل لتذليلها والتغلب عليها.

المبحث الثاني: " الدور السياسي المرتقب للمرأة العراقية بعد انتخابات برلمان ٢٠١٤ " في الجانب التشريعي

لا يمكن التنبؤ بسهولة عن الدور السياسي المرتقب للمرأة العراقية في العملية السياسية القادمة، الا بعد انتهاء الدورة الحكومية البالغة (٤) سنوات، لكن المؤكد ان هناك بعض المعطيات والمؤشرات التي قد تعطي صورة واضحة لما قد يكون عليه الدور السياسي المرتقب للمرأة العراقية، وقد يكون ذلك برصد بعض المؤشرات التي حصلت قبل وخلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة ٢٠١٤.

ففي تموز/٢٠١٤ كان هناك عدد من البوادر الايجابية التي كانت تتعلق بتفعيل دور المرأة السياسي في المجتمع، وهي كانت تتعلق ببعض التشريعات والقوانين التي تفعّل دورها في العمل

[١] الفضائية العراقية، " نقل وقائع جلسة تشكيل حكومة السيد المالكي عام ٢٠١٠/٢٠١٤ بتاريخ ٢١/تشرين الثاني/٢٠١٠"، شبكة الإعلام العراقي/ الساعة الواحدة والنصف ظهراً.

[٢] هدى مُحَمَّد مثنى، مصدر سبق ذكره، ص٩٤؛ وينظر أيضا؛ حديث للسيدة نسرين مصطفى برواري. وزيرة البلديات السابقة ،. في حكومة د.إبراهيم الجعفري عام ٢٠٠٥، بعنوان " مشاركة المرأة في العملية السياسية في العراق ".

السياسي، إذ حاولت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبمعية ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العراق برفع مقترح الى لجنة المرأة في مجلس النواب السابق من اجل رفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب ٢٠١٤، من ٢٥% الى ٣٠%، ليكون متماشياً مع مقررات مؤتمر برلين عام ١٩٩٥ والذي تم الإعلان عنها ضمن المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في الصين، ومدى التزام العراق بتلك المقررات.

وقد تم دعم هذه الخطوة من قبل الأمم المتحدة على إنها إجراء مهم من اجل تمكين العراق من تحقيق التزاماته الدولية بموجب اتفاقية سيداو (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) والعمل بها[١].

كما قامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم عدد من ورش العمل التدريبية لعدد من المرشحات في بغداد وبعض محافظات العراق، تهدف الى تمكين وبناء قدرات المرشحات الجدد للبرلمان العراقي ٢٠١٤.

حيث نظمت جمعية الأمل العراقية بالتعاون مع منظمة هيفوس الهولندية ورشة تدريبية في محافظة كربلاء المقدسة، شاركت فيها أكثر من (٨٠) مرشحة من مختلف الأحزاب والكيانات السياسية في كربلاء للمشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، وقد تضمنت محاور الورش عدة محاور، منها: أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وكيفية أدارة الحملات الانتخابية، ومهارات التواصل والإقناع والتخطيط القيادي، وآليات التعامل مع وسائل الإعلام، وقضية التغيير والأداء السياسي ضمن مشروع تمكين المرأة في العراق الذي تتبناه جمعية الامل[٢].

كل تلك الإجراءات التي قامت بها المفوضية وعدد من منظمات المجتمع المدني تجاه المرشحات، كان القصد منها تمكينهن على القيام بدور أهم واكبر من الأدوار السابقة التي اعتادت على القيام بها.

---

[١] د. عدنان ياسين، " المجتمع العراقي وديناميات التغيير "، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٨٤.

[٢] وكالة نون الخبرية، دراسة منشورة حول دور منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات لعضوية مجلس النواب العراقي ٢٠١٤، منشورة وبتاريخ ٣٠/آذار/٢٠١٤، على الموقع الالكتروني للوكالة:Http://www.non14.com

المطلب الاول: "فرص وإمكانيات وصول المراة العراقية لمركز صناعة القرار والتمكين " السياسي

إن مشكلة تمكين المرأة في العراق تتجسد في حقيقة مؤداها انه على الرغم من حرص الاتجاهات الرسمية للدولة ومنذ تأسيسها، وبدرجاتٍ متباينة من وضوح السياسات والإجراءات على أن تهيئ للمرأة العراقية فرص التمكين المؤسساتية الرسمية (التعليم والصحة ومراكز التدريب وغيرها ..)، الإ أنها أهملت، بقصد او بدون قصد حقيقة هامة الا وهي إن التمكين ليس مجرد إجراءات فنية، بل هو أيضا، عملية تعكس ثقافة التكافؤ والمساواة بكافة أبعادها[١].

بالرغم من التحسن الذي طرأ على نسب تمكين النساء نحو بعض المناصب القيادية، الا انه لازال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه في رفع نسبة تواجد النساء في المناصب القيادية او مراكز صنع القرار والتمكين السياسي.

وهناك بعض المؤشرات التي تؤكد على امتلاك المرأة العراقية كل مقومات القيادة، أو الوصول لمركز صناعة القرار السياسي، وبدءاً من الممارسة الانتخابية، حيث كانت المرأة العراقية تثبت كل مرة عدم حاجتها للكوتا، كما لاحظنا في الدورات السابقة لانتخابات مجلس النواب، ٢٠١٠ و ٢٠١٤، حيث فازت المرأة العراقية بواحد وعشرين مقعداً في الدورة الأولى دون الحاجة الى الكوتا، وعند إجراء مقارنة بين عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات في عام ٢٠١٠ وعدد الأصوات التي حصدتها الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام ٢٠١٤ دون الحاجة إلى الكوتا، وجد ان عدد الأصوات التي حصلت عليها الفائزات بمقاعد في مجلس النواب ٢٠١٤ يفوق عدد الأصوات الحاصلة عليها الفائزات بمقاعد الدورة السابقة بنسبة ٤٢.٤٨% اذ حصلت الفائزات بمقاعد ٢٠١٤ على (٣٣٨٩١١) صوتاً، بينما حصلت الفائزات بمقاعد مجلس النواب لعام ٢٠١٠ بدون كوتا على (١٩٤٩٢٧) صوتاً، وكانت السيدة مها عادل مهدي الدوري قد حصلت على أعلى أصوات الفائزات (٣١٩٤٩) صوتا، في تلك الانتخابات، بينما حصلت السيدة حنان سعيد محسن الفتلاوي على (٩٠٧٨١) صوتا، في انتخابات عام ٢٠١٤ الاخيرة،

[١] مقابلة شخصية مع الناشطة هناء ادوارد رئيسة جمعية الأمل، بتاريخ ٢٠/ايّار/٢٠٠٩، منشور على الموقع الالكتروني لرابطة المرأة العراقية: Http://www.iraqwomensleague.com

وهـي تعتـبر أعلـى اصـوات تحصـل عليهـا مرشـحة في تلـك الانتخـابات، بنسـبة زيادة بلغـت (٦٤,٨٠%) من اصوات السيدة مها الدوري[1].

وهذا إن دلَّ على شيء إنما يدل على أن المرأة العراقية اليوم قادرة على الخوض في معترك العمل السياسي من دون حاجة الى كوتا، أي بالإمكان ان تكون هناك منافسة بينها وبين الرجل بشكلٍ متوازي[2].

كما ان آخر إحصائيات جهاز التقييس والسيطرة النوعية قد بينّ الآتي:

ـ بلغت نسبة النساء اللاتي يتراسن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة والطفل في العراق ٦٩%.

. بلغت نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب درجة خاصة ٣٦.٨ %، واللواتي يشغلن منصب مدير عام او معاون مدير عام ٣٥% في عام ٢٠١٠.

كما جاء في التقرير الثالث عن مؤشرات النوع الاجتماعي والذي لاقى رواجاً وصدى واسعاً على المستوى الوطني والعربي بحسب وزارة التخطيط فيما يخص مؤشر إحصاءات المرأة والرجل في العراق أشارت مديرية إحصاءات التنمية البشرية في الجهاز المركزي للإحصاء في تقريرها الى الآتي :

التمثيل وأشار التقرير ان العراق يعد من بين الدول العربية الأعلى تمثيلاً للنساء في البرلمان وخاصة بعد التغيير السياسي في البلد ٢٠٠٣ وتطبيق نظام الكوتا في انتخابات المجلس التشريعي ومجالس المحافظات، حيث اظهرت نتائج الانتخابات لعام ٢٠٠٥ فوز (٨٧) امراة من اصل (٢٧٥) في عضوية الجمعية الوطنية، وعضوية الجمعية الوطنية (٣١%) وبنسبة (٢٨%) من إجمالي أعضاء المجالس المحلية (٢٧.٣%) في العام ٢٠٠٦ ثم عادت وانخفضت عما كانت عليه لتصبح (٢٥.٢%) في عام ٢٠١٠ اذ بلغ عدد أعضاء مجلس النواب العراقي للدورة البرلمانية لانتخابات عام ٢٠١٠ (٣٢٥) عضواً كانت حصة الرجال أعلى من النساء (٢٤٣) عضواً من الرجال و(٨٢) من النساء، وقد كان ذلك بزيادة قدرها (٥٠) عضواً عن الدورات السابقة البالغ عددهم (٢٧٥) عضواً، وبواقع (٢٠٠) عضو رجل و(٧٥) عضو من النساء.

---

[1] لقاء مع السيدة كولشان كمال عضو مجلس المفوضية، صحيفة الصباح، بغداد، العدد (٢٧١٠)، بتاريخ ٢٢/ايار/٢٠١٤.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء: العراق .. الأعلى تمثيلاً للنساء في البرلمان عربياً، منشور بتاريخ ٢٩/كانون الثاني/٢٠١٤.

أما توزيع الأعضاء حسب المحافظات فقد تباين من محافظة لأخرى حسب الكثافة السكانية في تلك المحافظة . حيث بلغ مجموع عدد المقاعد في مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٧ (٧٤٤) مقعداً، بالإضافة إلى محافظات إقليم كردستان توزعت بواقع (٥٥٠) مقعداً للرجال و(١٩٤) مقعداً للنساء، وقد كان هناك تباين واختلاف بين المحافظات بحسب عدد المقاعد والكثافة السكانية فمحافظة بغداد التي هي أعلى المحافظات بعدد المقاعد التي بلغت (٤٨) مقعداً، (٣٦) مقعد للرجال، مقابل (١٢) مقعداً للنساء[١].

وقد بينت الإحصائية انخفاض نسبة مشاركة النساء في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٠ في أربع محافظات (نينوى ، صلاح الدين ، المثنى ، الأنبار) مقارنة مع بقية المحافظات التي شهدت مشاركة واسعة من النساء في الانتخابات وأعلى نسبة للمشاركة كانت في محافظات إقليم كردستان ومحافظتي كركوك وكربلاء .وتعتبر المرأة قادرة على المشاركة في الحياة العامة عن طريق المشاركة في العمل العام وفي مؤسسات المجتمع المدني حيث بلغت نسبة النساء اللاتي يترأسن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة والطفل (٦٩%) حسب قاعدة بيانات المنظمات غير الحكومية وتبلغ نسبة النساء اللواتي يشغلن منصب درجة خاصة (٣٦.٨%) واللواتي يشغلن منصب مدير أو معاون مدير عام في الوزارات (٢٥%) في عام ٢٠١٠[٢].

لكن هذا لم يكن ليكفي، إذ برغم كل الانجازات التي حققتها وتحققها المرأة العراقية لازال الرجل هو من يحتكر العمل السياسي، وخاصةً في الأحزاب والحركات، ويمنع المرأة من اخذ فرصتها[٣].

ويظهر ذلك جلياً عن طريق الأعداد الهائلة للمرشحات النساء في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، والتي وصلت الى حوالي ثلاثة الآف مرشحة وهو عدد هائل بالقياس الى أعداد مرشحات الدورات الانتخابية الماضية، لكن مع ذلك، لم ينجح اغلبهن في منافسة الرجل او منافسة ذلك المجتمع ألذكوري وعاداته البالية، حتى ان قانون الانتخابات الجديد لم ينصف المرأة كما كانت تنتظر.

[١] نفس المصدر السابق.

[٢] وكالة نون الخبرية، مصدر سبق ذكره.

[٣] هدى محمد مثنى، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

وبذلك فقد توفرت الأسباب القانونية والسياسية والاجتماعية للحد من إمكانيات المرأة العراقية في تحقيق دور فاعل لها في السلطة التشريعية القادمة.

وبالتالي فان محددات وصول وأداء النساء في السلطة التشريعية كان ولازالَ مرتبطاً بهيمنة القيادات العليا في الأحزاب وملتزماً ببرنامج الحزب او الكتلة بما لا يمكن الحديث عن وجود تمييز حاد في الأداء بين الرجال والنساء، كما ان حيوية الأداء البرلماني النسائي للمرأة وثيق الصلة بنظيره بالنسبة الى الرجل، أي يجب ربط فعالية الأداء البرلماني النسائي بفاعلية أداء البرلمان كله الذي انعكست عليه طبيعة النظام السياسي حديث العهد بالديمقراطية، والوضع الدستوري الذي غلبت عليه توافقات سلبية وسلطة تنفيذية تنزع نحو المركزية فتربك أداء فصل السلطات[١].

المطلب الثاني: " أهم تحديات المرحلة القادمة بالنسبة للمرأة العراقية "

إذا كان البرلمان عاجزا وعاطلا اليوم عن العمل منذ مدة فلماذا على المرأة البرلمانية أن تشذ عن هذه المنظومة، أقول على الرغم من هذه الحقيقة المرة الا انه اليوم تنتظر المرأة العراقية تحديات مهمة للمرحلة القادمة أهمها:

١- خسارة دعم المجتمع: ربما من اكبر المكاسب في السنوات الماضية هو مساندة قوى كثيرة للمرأة والمطالبة لها بدور اكبر من قبل منظمات المجتمع المدني والإعلام والنخب الثقافية، اما اليوم فأن التساؤل الكبير هو مالذي جنيناه من كوتا النساء ؟ والبعض أكد ان كوتا النساء جاءت بغير الكفوءات من النائبات، وان الاحزاب هي من استفادت من دعم المجتمع لمشاركة المرأة عن طريق دفع العناصر الأضعف لتضمن التأييد والتبعية . كيف ستتمكن المرأة المنتخبة للبرلمان الجديد من استعادة الثقة ودعم المجتمع والتعامل بشفافية عالية امام مراقبة النخب النسوية لأدائها ؟؟.

٢- المشاركة الفاعلة في صنع القرار: كما سبق ان أشارت الدراسة أعلاه لقد تم إفراغ كوتا النساء من أهدافها فأصبحت مشاركة المرأة هامشية لا تشارك في حلقات صنع القرار التي غالبا ما تكون خارج قبة البرلمان، وعليه فأن المرحلة القادمة تتطلب من نساء البرلمان ترتيب خطواتهن معا ليكون

[١] د.عامرة البلداوي، المشاركة السياسية للمرأة العراقية في الميزان، مقال منشور وعلى الموقع الالكتروني:
http://almothaqaf.com/index.php

رقما صعبا في اي مفاوضات وذلك لن يكون الا بتفعيل كتلة النساء البرلمانية وتقويتها وانتخاب قيادة دورية لها وفرضها نسبة مشاركة لها في اي استحقاق خاصة في الحقائب الوزارية.

٢- الأجندة النسوية: لقد غابت خارطة طريق او خطة عمل للنساء خلال الدورات البرلمانية السابقة والمرأة الان امام تحدي بأن تضع أهدافا وخطة عمل واضحة تتوجه بها لكل نساء العراق سواء كانت تشريعات او تبني قضايا خاصة لشرائح محددة من النساء او المجتمع مع مواقف واضحة للنساء من القضايا الكبرى للبلد دون ترديد ما يطرحه الآخرون.

٣. ضعف ثقافة المناصرة والتأييد لحماية حقوق المراة في العراق اليوم بسبب تفشي الأمية مجدداً بين صفوف النساء، وخصوصاً في الأرياف، بسبب الظروف الجديدة التي يمر بها العراق بسبب أحداث داعش وهجرة ألاف الأسر العراقية التي جعلت الآف النساء تهتم بتوفير الحماية والغذاء والمأوى لاسرتها قبل البحث في حقوقها السياسية.

٤- ويجب ان لا ننسى المشكلة الأهم في كل ذلك، الا وهو الخلل في أداء البرلمانيات أنفسهن، والدليل على ذلك بروز بعض الأسماء اللامعة من البرلمانيات على دورتين متتاليتين لفاعليتهن، اما الغالبية العظمى فأنهن غير فاعلات.

وبرغم كل تلك التحديات السياسية والثقافية والاجتماعية والتشريع الذي تعاني منها النساء في المجتمع العراقي، والذي تطلّب ايجاد نظام التمثيل النسائي (الكوتا) التي توصف كآلية تدخل ايجابي لصالح المراة وخطوة على طريق المساواة والديمقراطية والاصلاح السياسي، لازال هناك الكثير مما ينتظر من المراة العراقية تحقيقه، حيث نتطلع ونحن نراجع نجاحات وانجازات المرأة الخجولة في العراق الى ما يميز المرأة العراقية التي عبرت مراحل التهميش والإبعاد وحققت لها مجموعة مكتسبات وباتت تواجه السؤال والحساب .. تتطلع الدراسة الى ان تصل مكانة المراة العراقية الى مؤشرات عالمية عن طريق مواقف وطنية موحدة تجعلها تكون صفا واحدا من اللواتي خارج المسؤولية وداخلها .. نتطلع الى اعلام ونخب سياسية تسلط الضوء على نجاحات المرأة وانجازاتها ولا تبخسها حقها .. نتطلع ان لاتنجر المرأة وراء الأداء المتردي للمؤسسة التشريعية بسبب

الأوضاع السياسية في عامة البلد وان تعلم ان عليها دور يجب ان تلعبه وتؤدي استحقاقاته برغم كل المعوقات والتثبيط الذي تواجهه من حين لآخر.

. الخاتمـــة:

* توسيع المهارات السياسية للمرأة من ضمنها تحسين فرص التعليم والدورات القيادية وتبادل البرامج.

* إزالة الحواجز والعوائق المؤسساتية والقانونية التي تحد من المشاركة السياسية للمرأة.

* توسيع دخول النساء وتمكينهم من الدخول إلى ردهات الحكومة، وتنظيم الأحزاب السياسية، وإدارة الخدمات العامة، والخدمة كعضوة منتخبة ومعينة، وتأسيس المنظمات غير الحكومية.

* التشجيع على تطوير التواصل مع القيادات النسائية البارزة، على المستوى المحلي في الداخل، وكذلك على المستوى العالمي.

* التركيز على مساعدات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المتعددة الأطراف لزيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية.

* العمل على إزالة النظرة الذكورية الموجودة في المجتمع العراقي والتي تقف بالضد من تبوء المرأة للمناصب السيادية.

* على المراة العراقية اليوم ان تدرك ان التحول النوعي الذي تسعى اليه ينبغي ان يعزز انسانيتها ويفرض شخصيتها، بمعنى آخر ان تكون انساناً لا جسداً، وان تشترك في النشاطات الاجتماعية، وان تتساوى مع الرجل في الحقوق.

. التوصـــيات:

على وفق معطيات البحث يمكن التوصية بالاتي :-

١- ضرورة تفعيل المشاركة السياسية للمرأة عن طريق تولي النساء بأنفسهن اختيار من ينوب عنهن في الانتخابات .

٢- توعية الرجل بضرورة تغيير مواقفه نحو المرأة .

٣- ضرورة تخلي المرأة عن التمسك باليات الدفاع السلبية واستبدالها باليات المشاركة المجتمعية .

٤- أعادة تحديد أهداف التنظيمات النسوية وبما يجعل قضايا تمكين المرأة ومشاركتها في الانتخابات النيابية من أولويات برامج هذه التنظيمات .

٥- توظيف برامج التعليم في تعريف حقوق المرأة ولا سيما حقها في المشاركة السياسية لصنع مستقبلها الواعي .

٦- دعم دور المرأة كصانعة للأمن والاستقرار في المجتمع .

٧- حماية المرأة من أي تدخل من قبل المتنفذين اجتماعياً خارج أطار الأسرة في فرض اختياراتهم على المرأة .

٨- نشر ثقافة القضاء على جميع إشكال التميز ضد المرأة ، ورصد كل التجاوزات التي تتعرض اليها النساء .

٩- ضرورة مواجهة الموروث الثقافي المعارض لتقدم المرأة بإعطاء المزيد من الفرص للمرأة في إدارة شؤون المجتمع العامة .

١٠- محاربة القيم المتخلفة بدءاً من الاسرة وانتهاءاً بالمجتمع، إذ لابد من تغيير بعض الانماط القيمية وزرع القيم الايجابية التي لها علاقة بتنشئة الاجيال.

١١- ينبغي ان يقترن دورها في تعليم الابناء وادامة الاسرة بمبدأ المساواة والديمقراطية واحترام الحقوق والواجبات.

١٢- على المراة ان تعي سلبية ومظهرية مشاركتها "كماً وكيفاً " بل وتخلفها وضعف فاعليتها.

the Iraqi women political participation after election 2014

dr. azhar mohammed aylan

Abstract

Women political participation is not only limited with having her political rights but it is an embodiment to respect her social rights in a legislative expression for her ideas freely within the group and community organizational framework participation and practices in social political decision making. Political participation for Iraqi women were connected, after the 9th of April 2003 ingeneral, and during the 2014 elections inparticular, with political and social factors that might be considered as one of the most effective factors in this participation. Accordingly, there has to be an expansion for women political skills through improvement of training chances and leadership courses, program exchanging , removing barriers and institutional legal obstacles that limit the Iraqi women political participation. Iraqi women should realize today that the qualitative transformations she is seeking should enhance her humanity and impose her personality and that means she should be a woman not a body and equal to men in his rights.